

الاستثمارات الأجنبية مدخل إلى التنمية أم نتيجة لها؟

2007/7/21

عبد الحليم فضل الله

منذ مطلع التسعينات احتل مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر FDI مكاناً بارزاً في تحليل كفاءة الأداء الاقتصادي، وذلك بمعزل عن الأسباب التي تقف وراء تدفق الأموال و مفاعيل هذا التدفق و تكاليفه وطرق استعماله، وتوصي المؤسسات الدولية البلدان المختلفة بمراجعة سياساتها وبرامجها وتشريعاتها الوطنية حتى تحصل على حصة أكبر من التدفقات الخارجية، من دون أن يكون ذلك بالضرورة جزءاً من مراجعة شاملة تتوخى تحقيق أهداف أبعد وأشمل.

ومع أن الاستثمارات المباشرة تساعد على توفير فرص اقتصادية جديدة، فإنها لا تؤدي دائماً إلى زيادة النمو وتحقيق تنمية سريعة، بل ليس هناك ما يضمن أن زيادة التدفقات المالية عبر الحدود سيزيد بالقدر نفسه الأصول الرأسمالية والموارد المتاحة. أضف إلى ذلك أن النجاح في استقطاب تدفقات كبيرة من الاستثمار الأجنبي لا يعني شيئاً ما لم يترافق مع توزيع كفاء يتناسب مع الأولويات الوطنية.

وقد خلصت دراسة قياسية لصندوق النقد العربي إلى أن التأثير الإيجابي للاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو ليس آلياً، إذ يرتبط بعدة شروط أهمها: وجود بنية مالية-اقتصادية قادرة على استيعاب التدفقات، وتحقيق الدولة مستوى معين من التطور المالي بحيث تساوي نسبة الائتمان المحلي وأصول البنوك التجارية على التوالي 13.8% و 47% من الناتج، وان يترافق تدفق الاستثمارات مع القيام بإصلاحات اقتصادية مناسبة.

وتعزو دراسة أخرى للصندوق عدم تحقيق الاستثمارات الأجنبية للأهداف المرجوة في البلدان العربية إلى ضعف تأثيرها على إنتاجية عناصر الإنتاج (العمل والرأسمال)، ملاحظة أن هذا التأثير لا يذكر وفي بعض الحالات سلبي. وخلصت إلى أن " منح الامتيازات للاستثمار الأجنبي يكون مفيداً عندما يكون هدف الاستثمار هو التصدير وفي حال وجود فجوة تقدم كبيرة بين المستثمر الأجنبي والقطاعات المحلية المستقبلية للاستثمارات".

وتظهر التجربة الصينية أن النمو المطرد الذي تحقّقه هذا البلد منذ عقد ونصف (10% تقريباً معدلاً سنوياً) ترافق مع نمو سنوي في الاستثمار الأجنبي المباشر معدله حوالي 23%. لكن التجربة نفسها تشير إلى أن التأثير الإيجابي للاستثمارات ترافق مع إصلاحات اقتصادية جذرية،

وأن حصة الصناعة فاقت نصف تدفقات الاستثمار فيما كانت تلقى القطاع العقاري أقل من 20% منها.

وبالاستناد إلى البيانات والتقارير الدولية (وخصوصاً الأونكتاد والأسكوا والبنك الدولي) يتبين أن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى لبنان كان مستقراً منذ عام 2000 ويتراوح بين 1.5% و2% من الناتج، أي قريباً من متوسط معدل الدول النامية وأعلى من المعدل العام في الدول العربية. مع ذلك فإن حجم الاستثمارات المباشرة التي يتلقاها وفعاليتها هما أقل من المستوى اللازم قياساً إلى ما يتمتع به لبنان من خصائص جاذبة من حيث المبدأ للاستثمارات الأجنبية كالانفتاح الاقتصادي، والقوة النسبية للنظام المالي والإعفاءات والتخفيضات ضريبية، وتقدم دراسة للأسكوا صدرت في كانون أول 2006، تفسيراً لذلك إذ أظهرت النتائج المتأخرة للبنان في المنطقة، في سنة مؤشرات تعتبرها الدراسة مسؤولة عن المناخ الاستثماري العام وهي:

- الإصلاح القضائي: إذ حققت دولة قطر المعدل الأفضل للاستقلال القضائي
5.6، فيما حلّ لبنان في المرتبة ما قبل الأخيرة بمعدل 2.4.

- إجراءات بدء الأعمال والحصول على الرخص: سجل لبنان أعلى كلفة إدارية للتأسيس بعد اليمن (110.6% من معدل الدخل الفردي في مقابل 2.2% للكويت و0.9% كندا) وأكبر عدد أيام للحصول على رخصة (275 يوماً و16 توقيعاً في مقابل 125 يوماً للإمارات و87 يوماً في كندا).

- فرض العقود وتسوية النزاعات: يتبين أن أطول مدة لفرض تطبيق العقود بين دول الأسكوا هي في لبنان (721 يوماً مقابل 342 يوماً في الأردن) الذي سجّل أيضاً ثاني أعلى كلفة بعد سوريا بالنسبة لفرض العقود وتسوية النزاعات (26.3% و27% على التوالي من قيمة الدين).

- إنهاء الأعمال: هنا أيضاً كانت الكلفة في لبنان الأعلى بعد دولة الإمارات.

إن زيادة تدفق وفعالية الاستثمار الأجنبي المباشر يتطلب جملة أمور منها:

- تحسين بيئة الأعمال، لكن من دون الانصياع بالضرورة لمنطق المؤسسات الدولية، التي تسعى إلى أن تكون الإصلاحات المحلية جزءاً من الرؤية المعولمة لآليات التبادل الاقتصادي، كما تخلط بين تحسين مناخ الاستثمار وبين تبني سياسات غير متفق عليها، فقد دعت دراسة الأسكوا مثلاً إلى تخفيض كلفة العمالة عبر تسهيل إجراءات الاستخدام وإنهاء الخدمة، وتبني سياسات شاملة للخصخصة طريقة لجذب الاستثمارات الأجنبية.

- أن تكون الإصلاحات المعتمدة لزيادة الاستثمارات الأجنبية جزءاً من رؤية عامة وسابقة للإصلاح الاقتصادي والمالي والاجتماعي وليس العكس.

- أن يتم تصحيح أليات عمل السوق على نحو يسمح بأفضل استخدام وتوظيف للأموال المتدفقة. ويمكن الاستفادة من التجربة الآسيوية التي ارتبطت فيها فعالية الاستثمار بتوزيع ملائم للرساميل الوافدة، فنالت قطاعات الإنتاج السلعي والقطاعات الموجهة للتصدير الجزء الأكبر من الرساميل، يليها قطاع الخدمات وفي أسفل القائمة الاستثمارات العقارية التي تتخذ في لبنان شكلاً قريباً من المضاربة.
- تعزيز القدرة المحلية على استيعاب التدفقات كي لا تؤدي إلى زيادة الطلب على المنتجات غير القابلة لتبادل الدولي ومن ثم إلى زيادة عامة وغير متوازنة في التكاليف.
- أن لا يتم افتعال تدفقات لا تخلق وظائف جديدة عبر بيع مرافق لا ينبغي بيعها، وأن لا يحل الاستثمار الأجنبي محل المدخرات المحلية الأدنى كلفة وشروطاً.

إن تحقيق هذه التوجهات وغيرها يفترض وجود توافق عام على الإصلاح الشامل، و يدعو إلى أن يكون حضور الدولة فاعلاً لتنظيم الإجراءات المتعلقة بتحفيز الاستثمار الأجنبي ودمجها بالرؤية العامة للإصلاح.